



تعداد قطر ٢٠٢٠
QATAR CENSUS 2020

التعداد العام للسكان
والمساكن والمنشآت
2020

مقدمة

يعد مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 من أهم المشاريع الإحصائية لدى جهاز التخطيط والإحصاء حيث يشير القانون رقم (2) لسنة 2011 وتعديلاته بشأن الإحصاءات الرسمية ، والذي ينص في المادة (2) على أن " يجرى التعداد العام للسكان مرة كل عشر سنوات على الأقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء. وبالإشارة إلى موافقة مجلس الوزراء الموقر في إجتماعه العادي رقم (18) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 2017/05/10 على إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020.

سيتم تنفيذ تعداد 2020 بشكل أساسي على السجلات الادارية لمختلف الجهات الحكومية بالدولة والتي تمثل الجهات المصدرة لبيانات التعداد ، ويعتبر بمثابة نقلة نوعية في إجراء التعدادات، وهذا ما يتماشى مع التنمية الإحصائية الدولية التي تحث البلدان على استخدام السجلات الادارية في العمليات الإحصائية . وإنتاج المؤشرات والبيانات الإحصائية بصفة آنية.

والله ولي التوفيق..

(الفصل الأول)

الأهمية والأهداف والمنهجية واستخدام بيانات التعداد

رؤية المشروع :

بيانات شاملة وحديثة للأفراد والأسر والمباني والمنشآت .

الرسالة :

يسعى مشروع تعداد 2020 الى توفير قاعدة بيانات شاملة من خلال استخدام موسع للسجلات الادارية في العمليات الاحصائية.

• أهمية التعداد :

تنبع أهمية التعداد بكونه العملية الإحصائية الوحيدة التي تجرى بالحصر الشامل ، وهو عبارة عن صورة فوتوغرافية متكاملة عن المجتمع خلال لحظة زمنية كما تمثل بيانات التعداد قاعدة رئيسية لإحصاءات السكان ، والمساكن ، والمنشآت تهتم المخططين والباحثين ومتخذي القرار. وبصورة عامة تبرز أهمية بيانات التعداد في المجالات التالية :

- ✓ الخطط التنموية : فهي تصلح كأساس لكافة المستويات التخطيطية المتعلقة بالسكان والمساكن والمنشآت.
- ✓ تقييم مدى توفر الخدمات الأساسية للأسرة وتحديد المناطق التي في حاجة إلى هذه الخدمات ووضع الأولويات في الخطط للعناية بها.
- ✓ المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بحجم القوى العاملة والخصائص الأخرى لها، والجوانب المتعلقة بالتعليم والتدريب ومستوياتها الحالية والمتوقعة للسكان، والسياسات الوطنية اللازمة في هذا المجال.
- ✓ يوفر التعداد إطاراً متكاملأ لأسر المجتمع ، حيث يتيح اختيار العينات لإجراء البحوث الميدانية المتخصصة.

• أهداف مشروع التعداد :

ويهدف التعداد بشكل رئيسي إلى تكوين سجل مركزي لبيانات السكان والمساكن والمنشآت، ذو جودة عالية وتغطية أشمل ومتصل بنظام للتحديث المستمر لتلك البيانات بشكل آني. ولضمان نجاح التعداد التسجيلي لا بد من إجراء المزيد من التقييمات لتحديد مدى صلاحية السجلات الادارية المتاحة إحصائيا للاستخدام في مراحل التعداد، بالإضافة الى إجراء برامج الاختبار والتحليل الفني للنظم الالكترونية الخاصة بنظم المعلومات . التخطيط السليم لتنفيذ هذا الربط من خلال ضبط جودة البيانات من مصادرها ووضع الآليات والإجراءات اللازمة لضمان سلامتها ومطابقتها للشروط وتحديثها بشكل مستمر، يضمن تنفيذ تعداد 2020 على الوجه الأكمل.

• المنهجية :

يعتبر هذا التعداد أول تعداد تسجيلي يتم تنفيذه من خلال السجلات الإدارية بين الجهات المصدرة للبيانات بالدولة. وتعتمد منهجية العمل فيه على تنفيذ ربط إلكتروني شامل مع عدد من الجهات المصدرة ذات العلاقة ببيانات السكان والمساكن والمنشآت وربطها بالبيانات الواردة من العمل الميداني. ومما لا شك فيه أن العمل بمثل هذه المنهجية يحتاج إلى توفير متطلبات من قبل الجهات المصدرة للبيانات الإحصائية، والعمل على تطوير قواعد البيانات بها وربطها آلياً مع جهاز التخطيط والاحصاء (كمرحلة تحضيرية أولية)، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى في المرحلة التحضيرية، ومن ثم المباشرة في المراحل التنفيذية للتعداد، وصولاً إلى تنفيذ التعداد وإعلان النتائج.

ويمكن تلخيص المنهجية المتبعة في تنفيذ التعداد في النقاط التالية :

1. تحديد المتغيرات المطلوبة للتعداد، وإجراء تقييم أولي لتحديد متطلبات المستخدم من البيانات التي يمكن توفيرها من خلال البيانات بالجهات المصدرة، وتلك التي قد نحتاج إلى تجميعها باستخدام الطرق التقليدية.
2. تحديد مصادر بيانات التعداد، والاجتماع والتنسيق مع الجهات المصدرة للبيانات، لدراسة وتحليل وتقييم مدى توفر البيانات المطلوبة لديها، ودراسة وتحديد آلية تحديثها وتوفير الناقص منها.
3. إعداد الأدلة والمفاهيم والمصطلحات التي ستستخدم في عملية ترميز بيانات التعداد، ودراسة وتحديد مدى اتساق الأدلة والمفاهيم المستخدمة في التعداد مع بيانات الجهات المصدرة للبيانات.
4. العمل من خلال لجان مشتركة مع الجهات المصدرة لبيانات التعداد، لتوفير منهجيات إحصائية يتم اختبارها للتمكن من ربط البيانات، ومعالجة البيانات المفقودة والبيانات الغير متسقة.
5. إعداد وتجهيز الأنظمة والبرامج الخاصة بعملية الربط الإلكتروني بين الجهات المصدرة للبيانات، وبرامج المتابعة والتدقيق والترميز.
6. تنفيذ عملية الربط الإلكتروني واختبار البيانات الواردة من الجهات المصدرة، والتأكد من سلامتها واتساقها وجودتها.
7. تنفيذ التعداد التجريبي وتقييم نتائجه، لتحديد وتقييم مدى تحقيقه للأهداف المنشودة.
8. تنفيذ التعداد في الموعد حسب خطة التعداد في مارس 2020.
9. إعلان النتائج الرئيسية، ومن ثم النتائج التفصيلية والتقارير التحليلية لنتائج التعداد.
10. أعداد جداول رئيسية لنشرها سنويا بعد عام 2020 من خلال البيانات الحديثة الواردة من الجهات المصدرة.

• متطلبات التعداد المعتمد على السجلات الادارية :

يمكن تعريف السجلات الإدارية على أنها مجموعة البيانات التي تنشأ نتيجة العمليات الإدارية التي تقدمها الجهات المختلفة لا سيما الحكومية منها للأفراد والمؤسسات والمجتمع.

إن وضع نظام لضبط الجودة الإحصائية للبيانات المصدرية ومراقبتها يعتبر مكون أساسي في منهجية استخدام السجلات الإدارية كأحد المصادر الأساسية للإحصاءات الرسمية ، كما ويعتبر هذا التعداد بداية لتأسيس منظومة شاملة للجودة الإحصائية لبيانات السجلات الإدارية والمؤشرات الإحصائية بالدولة ، وبما يحقق الأهداف المطلوبة للاستدامة والتحديث لهذه القاعدة وذلك من خلال :

- ✓ ضمان استمرارية تدفق البيانات من مصادرها وديمومتها.
- ✓ كفاية وشمولية البيانات المصدرية للتعداد .
- ✓ سلامة نظم جمع البيانات وملاءمتها لمتطلبات التعداد.
- ✓ اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والتصنيفات الإحصائية وفق المبادئ التوجيهية الدولية.
- ✓ الحفاظ على دورية مناسبة لتحديث البيانات المصدرية لضمان حداثتها وتمثيلها للواقع.
- ✓ وجود آليات تدقيق ومعالجة البيانات المصدرية تتسق مع الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
- ✓ تقييم دوري ومراجعة مستمرة للسجلات الإدارية المصدرية.
- ✓ تحديد الفجوات وفرص التحسين في بيانات السجلات الإدارية من حيث التفاصيل والتغطية (ووضع منهجية لمعالجتها).

● تطوير نظام إحصائي إلكتروني قائم على السجل

يعني أن جميع السجلات الإحصائية تعتبر جزءاً من نفس النظام وليس كسجلات مفردة، وأن جميع السجلات الرئيسية يمكن أن تكون مترابطة. ويترتب عليه ان جميع مراحل الإنتاج الإحصائي: جمع البيانات ومعالجة البيانات ومراقبة الجودة ونشرها. ولا ينبغي أبدا اعتبار النظام الإحصائي القائم على السجل مكتملاً نهائياً. ومع ظهور احتياجات جديدة للمستعملين وإنشاء سجلات إدارية جديدة، ينبغي دمج معلومات جديدة في النظام.

● استخدام بيانات التعداد :

التعداد العام يشكل مصدراً هاماً و أساسياً لكافة البيانات والمعلومات الشاملة عن السكان والمساكن والمنشآت بالدولة، ويمكننا تلخيص الإطار العام لاستخدام بيانات التعداد فيما يلي :

1. استخدام بيانات تعداد السكان :

من أهم البيانات التي يوفرها التعداد، أعداد السكان وخصائصهم المختلفة على مستوى جميع الوحدات الإدارية في الدولة، بغية وصف وتقييم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ووضع سياسات وبرامج سليمة ترمي إلى تعزيز رفاهية البلد وسكانه .

ومن أهم الاستعمالات الإدارية لبيانات التعداد، تعيين حدود الدوائر الانتخابية وتوزيع نسبة تمثيل السكان في تلك الدوائر.

توزيع الخدمات، وفقاً لأعداد السكان وخصائصهم، فمثلاً: يتم إنشاء المدارس اعتماداً على أعداد وأعمار الأطفال من الذكور والإناث، وكذلك يتم إنشاء المستشفيات في المناطق التي في حاجة إلى مزيد منها وفقاً للنمو السكاني في تلك الأماكن. وينطبق ذلك أيضاً على تحديد الحاجة إلى إنشاء الأسواق أو المراكز التجارية الجديدة. تظهر أهمية بيانات التعداد أيضاً، في إلقاء الضوء على الخصائص الراهنة لأفراد هذا المجتمع، ومقارنتها مع الخصائص التي أفرزتها نتائج التعدادات السابقة. ومعرفة مدى التغيير الذي حدث في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة، مثل: الحالة التعليمية، الحالة الزوجية، وذوى الاحتياجات الخاصة، وكذا استخدام الحاسوب والانترنت، لكل من الذكور والإناث.... وغيرها من البيانات الشاملة.

دراسة التركيبة السكانية للمجتمع، ومعرفة أعداد ونسبة السكان الوطنيين وغيرهم من الوافدين، ودراسة تطور أعدادهم وجنسياتهم وخصائصهم المختلفة، وتحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات التي تناسمهم، وكذلك اتخاذ عدد كبير من الإجراءات الاستراتيجية الهامة نظراً لأن أعدادهم الكبيرة تمثل تحدياً ثقافياً واجتماعياً كبيراً.

تقدير مصادر القوى العاملة، وأعداد المشتغلين، وتوزيعاتهم حسب المهنة والنشاط الاقتصادي، وكذا إعطاء صورة دقيقة عن حجم البطالة في المجتمع، وأعداد ونسبة المتعطلين في كل فئة من فئات السن، وحسب الحالة التعليمية.

يوفر التعداد بيانات هامة عن الظروف السكنية للأسر المعيشية، مثل: عدد الغرف وعلاقتها بحجم الأسرة وعدد أفرادها، ومعرفة درجة التكديس في المسكن، وكذلك اتصال المسكن بالمرافق العامة من مياه، وكهرباء، وصرف صحي، وتحديد الوقود المستخدم في الطهي، كما يساعد التعداد على معرفة مدى توفر أجهزة المعلومات والاتصالات بالأسر المعيشية أيضاً، بهدف قياس مدى التطور في مستوى المعيشة.

يوفر التعداد (إطاراً شاملاً) وحديثاً، بأسماء أرباب الأسر المعيشية، سواء كانت قطرية أو غير قطرية، وكذلك أسماء التجمعات العمالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء، لتكون أساساً لتنفيذ المسوح والأبحاث الأسرية بالعينة مستقبلاً.

2. استخدام بيانات تعداد المباني :

يقوم التعداد بتوفير بيانات تفصيلية عن أعداد المباني، وأنواعها، وحالتها الراهنة، واستخداماتها، وملكيته، وسنة إنشائها، ومدى اتصالها بالمرافق العامة، وتوزيعاتها الجغرافية في جميع الوحدات الإدارية بالدولة.

يوفر التعداد بيانات كافية عن أعداد وأنواع ومكونات المباني من وحدات سكنية ومنشآت، ومقارنة تلك البيانات مع بيانات التعدادات السابقة، لمعرفة مدى التطور الذي تحقق في النهضة العمرانية في البلد خلال الآونة الأخيرة، ومعرفة أعداد وأنواع وخصائص مختلف المباني المكتملة، والتي تحت الإنشاء.

يوفر التعداد بيانات عن عدد أدوار المباني، مما يساعد على دراسة ظاهرة (التوسع الرأسي) وكيفية الاستغلال الأمثل للأراضي ومعرفة الأراضي الزراعية والصناعية والسكنية في مختلف مناطق الدولة، أو ذات الكثافة العالية من السكان، وأثر ذلك على كفاءة المرافق والطرق والخدمات، مما يساعد على وضع الخطط التنموية، وكافة المستويات التخطيطية.

رصد عدد الوحدات السكنية، ونوعها، وكيفية إشغالها سواء كانت للسكن، أو للعمل أو كانت مغلقة أو خالية، وتوزيعاتها الجغرافية، مما يساعد على وضع (سياسة إسكانية) على أسس سليمة، لمعرفة الحاجة المستقبلية للسكان من تلك الوحدات.

3. استخدام بيانات تعداد المنشآت :

يعطى التعداد بيانات دقيقة وحديثة عن أعداد المنشآت في كل الوحدات الإدارية، وحالتها: سواء كانت عاملة، أو متوقفة، أو مغلقة، أو تحت التجهيز، أو حتى الخالية منها.

يوفر التعداد بيانات كافية عن المنشآت العاملة، من حيث القطاع الذي تتبعه أو النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وجنسية تلك المنشآت وصفتها، وكيانها القانوني.

يوفر التعداد بيانات كافية عن أعداد المشتغلين من الذكور والإناث، سواء قطريين أو غير قطريين، مما يساعد على تقدير احتياجات سوق العمل من العمالة الوافدة، وتحديد أعدادهم، وخصائصهم المطلوبة.

يقوم التعداد بتوفير (إطار) شامل وحديث، عن كافة المنشآت العاملة بالدولة، تكون أساساً لتنفيذ المسوح الاقتصادية مستقبلاً، لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والمرتبطة بالحسابات القومية.

وفي الحقيقة، فليست هذه كل استخدامات التعداد، بل إن بيانات التعداد تمثل في الواقع حجر الزاوية في النظام الإحصائي، لذا يقوم جهاز التخطيط والاحصاء بتوفير تلك البيانات في صور مختلفة، حيث نشرت مجموعة من الجداول الرئيسية للتعداد على الموقع الإلكتروني للجهاز، وطبعت مجموعة كبيرة من تلك الجداول على أسطوانات ممغنطة، إلا أن المطبوعات الورقية في صورة مجلدات، مازالت تمثل الخيار المفضل لتوثيق نتائج التعداد، ولكن من الباحثين في بعض البلدان.

4. تحسين دور المرأة ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية :

زاد في العقود الأخيرة الاهتمام بدور ومكانة المرأة في المجتمع، وان هذه المسألة أصبحت قضية أساسية لدور نصف السكان في المجتمع، وأصبحت الحكومات مهتمة في جميع الإحصاءات عن المرأة لصياغة البرامج وتحديد السياسات اللازمة لتحسين وتطوير دور ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ومن هذه الدراسات دراسة النوع الاجتماعي والذي تتبناه الأمم المتحدة.

5. معرفة وتحديد المجموعات السكانية الخاصة :

زاد الاهتمام ببعض المجموعات السكانية الخاصة مثل الأطفال والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك للحصول على بيانات وافية عن هذه الفئات لتخطيط البرامج والسياسات التي تخدم مصالحهم.

6. استخدام بيانات التعداد لأغراض البحث والدراسة :

تشكل بيانات كل من تعداد السكان والمساكن والمنشآت مصدرا غنيا من البيانات اللازمة للقيام بالأبحاث الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

(الفصل الثاني)
حقول التعداد
والجهات المصدرية للبيانات

• الجهات المصدرة لبيانات تعداد 2020 :

تم دراسة حقول بيانات التعداد ووضع تصور مبدئي لحصر الجهات الحكومية بالدولة التي يمكن أن تمتلك مثل تلك البيانات، حيث بلغ عدد الجهات المصدرة لتلك البيانات (15) جهة مصدرة، بما فيها جهاز التخطيط والاحصاء ، كما تم توزيع الحقول على تلك الجهات بناءً على نوع البيان المطلوب ووضع كل مجموعة منها ضمن قائمة الجهة ذات الاختصاص بذلك النوع من البيانات.

• حقول البيانات المطلوبة من الجهات المصدرة :

بعد تحليل وحصر حقول التعداد وصل عددها إلى 88 حقل، إلا أنه عند توزيع تلك الحقول على الجهات المصدرة للبيانات بناءً على نوع البيان المطلوب ووضع كل مجموعة منها ضمن قائمة الجهة ذات الاختصاص بذلك النوع من البيانات، وجد أن عدداً كبيراً منها يكون مطلوباً من أكثر من جهة، خاصة حقول البيانات الإدارية (ملحق 1) يوضح الحقول المطلوبة من كل جهة مصدرة وردت تلك الجهات بمدى توفر الحقول.

(الفصل الثالث)

الجدول الزمني لتنفيذ التعداد

خطة تنفيذ التعداد:

1. مرحلة تحليل الوضع الراهن (دراسة وتحليل استمارات التعداد وحصر الاحتياجات من البيانات):
تم تحديد المتغيرات المطلوبة للتعداد ، وحصر مصادر البيانات المتمثلة في 15 جهة مصدريّة ومخاطبتهم بخصوص الربط الإلكتروني للبيانات، والتوقيع على اتفاقيات لتبادل البيانات مع 12 جهة من أصل 15 جهة من الجهات المصدريّة ، بالإضافة إلى ذلك، فقد تم اعتماد موازنة مشروع التعداد، وتوفير جميع الأدلة والمفاهيم الخاصة بالتعداد .
كما تم الانتهاء من تقييم توفر بيانات المباني والوحدات السكنية والمنشآت وسيتبع ذلك تقييم بيانات الأسر والأفراد. ويجري العمل حالياً على استكمال باقي متطلبات هذه المرحلة والتي تشمل الاطلاع على الانظمة والبرامج اللازمة للتعداد وتقييمها من خلال استشارة شركة متخصصة في هذا المجال.
2. تهيئة قواعد البيانات:
تم الانتهاء من معالجة النقص في بيانات المباني والوحدات السكنية والمنشآت وفور الانتهاء سيتم العمل على معالجة بيانات الأسر والأفراد. بالإضافة إلى ذلك تم الانتهاء من تحديث البيانات الجغرافية من خلال ربط بيانات المباني بالمواقع الجغرافية والتي سيتم من بعدها ربط بيانات الوحدات السكنية والمنشآت بالمواقع الجغرافية للمباني التابعة لها. من جانب آخر تمت إقامة ورشة عمل حول تعداد 2020 للمنتجين ومستخدمين البيانات. وسيتم العمل على دراسة وتحليل جودة البيانات المتوفرة في السجلات بالإضافة إلى بناء نظام الكتروني شامل لكافة مراحل التعداد،
3. التعداد التجريبي:
سيتم إجراء اختبار للنظام الإلكتروني للتعداد للتأكد من أن جميع المراحل مكتملة وسيسبق ذلك إجراء اختبار لبيانات التعداد. وبعد الانتهاء سيتم تقييم التجربة وإجراء المعالجات اللازمة بناءً على مخرجات الاختبار. المرحلة الثانية من التعداد التجريبي استكمال بيانات الوحدات السكنية والأسر والمنشآت ميدانياً.
4. تجهيز بيانات التعداد:
سيتم تنفيذ التعداد في الإسناد الزمني المحدد بتاريخ 17 مارس 2020 ومن ثم اعلان النتائج الرئيسية من خلال مؤتمر صحفي.
5. نشر البيانات:
سيتم نشر النتائج التفصيلية و اعلان النتائج النهائية للتعداد من خلال مؤتمر صحفي يصحبه منتدى، ومن ثم اعداد وطباعة التقرير التحليلي للتعداد المعد للنشر.

• الجدول الزمني لخطة تنفيذ التعداد :

2018												2017												العام
الرابع			الثالث			الثاني			الأول			الرابع			الثالث			الثاني			الأول			الربع
12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر
																								1 تحليل الوضع الراهن
																								المتغيرات المطلوبة للتعداد
																								مصادر البيانات
																								الادلة والمفاهيم والمصطلحات
																								اجتماع مع منسقي الجهات المصدرة
																								تقييم الانظمة والبرامج
																								اعداد الاحتياجات المالية والبشرية لمشروع التعداد
																								الاطلاع على الممارسات الناجحة في مجال التعداد التسجيلي
																								تقييم توفر البيانات
																								2 تهيئة قواعد البيانات
																								دراسة وتحليل جودة بيانات السجلات
																								وضع الية لسد النقص في البيانات
																								ورشة عمل حول تعداد 2020
																								بناء نظام الكتروني للتعداد
																								تحديث البيانات الجغرافية GIS

2020									2019									العام				
الثالث			الثاني			الأول			الرابع			الثالث			الثاني			الأول			الربع	
9	8	7	6	5	4	3	2	1	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر	
																					التعداد التجريبي	3
																					اجراء اختبار للنظام للالكتروني للتعداد	
																					اجراء اختبار للبيانات قبل التعداد التجريبي	
																					اجراء التعداد التجريبي	
																					تقييم التعداد التجريبي	
																					استكمال البيانات الوحدات والاسر والمنشآت	
																					تجهيز بيانات التعداد	4
																					اجراء التعداد : الاسناد الزمني 17 مارس 2020	
																					اعلان النتائج الرئيسية(مؤتمر صحفي)	
																					نشر البيانات	5
																					اعلان النتائج التفصيلية (منتدى + مؤتمر صحفي)	
																					طباعة التقرير التحليلي للتعداد	

(الفصل الرابع)
ضمان الجودة
والإدارة النوعية للتعديد

مقدمة

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، هو العملية الإحصائية الوحيدة التي تجرى بالحصر الشامل ، لذا تجرى مرة واحدة كل خمس أو عشر سنوات. ويحتل موضوع "ضمان الجودة" أهمية بالغة لدى الإحصائيين بصفة عامة والقائمين على التعدادات بصفة خاصة لما له من كبير الأثر على جودة البيانات ودقتها ، والتي هي ثمرة جهود مضمينة تُبذل ، ونفقات كبيرة تُصرف في سبيل تحقيق تعداد ناجح.

وضمان جودة بيانات التعداد يتضمن إجراءات محددة لإدارة النوعية ، والتي أصبحت تمثل أهمية بالغة لدى الجهات المختصة بالأمم المتحدة ، التي تُولى اهتماماً خاصاً بإدارة التعدادات العامة للسكان والمساكن ، بهدف الحصول على بيانات دقيقة ، تعتبر مورداً قيماً لأي مجتمع ، وسبيلها لتحقيق أهدافها في التنمية الشاملة للدولة والرفاهية المستدامة لسكانها.

لذا ، فإن القائمين على تنفيذ التعدادات ، حريصون كل الحرص على تحقيق أكبر قدر من الجودة ، لضمان نتائج جيدة ذات مصداقية عالية ، وموثوق في دقتها ، إلا أن خطوات تحقيق الجودة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الخبرات المكتسبة والاجتهادات الشخصية والإخلاص والتفاني في العمل ، إلا أن هذا الأمر لم يخضع لبرنامج مكتوب أو موثق من قبل القائمين عليه بالدرجة الكافية.

والله ولى التوفيق..

أولاً / ضمان الجودة

ينطبق على مفهوم "ضمان الجودة" المثل القائل: "الوقاية خير من العلاج". حيث ينصب تركيز "ضمان الجودة" على منع ظهور الأخطاء ، باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين تنفيذ خطوات التعداد ، وليس تصحيح الأخطاء فيها. وهناك مقولة هامة : (ينبغي التركيز على تحسين العملية بدلاً من تصحيحها) أي تحاشي وقوع الخطأ قبل حدوثه، إذ أن عملية التصحيح قد تقوم بإدخال أخطاء أخرى على البيانات ، كما قد تضيف كثيراً إلى تكلفة العملية.

لذا ، فإن عملية "ضمان الجودة" تركز على تحقيق أفضل النتائج الممكنة ، بدلاً من الاعتماد على عمليات لاحقة لتصحيح البيانات. وثمة اتفاق عام على أن بيانات التعداد ينبغي أن تحوز رضا مستخدمي البيانات ، ولكي تحوز هذا الرضا يجب أن تكون ذات جودة عالية ، والجودة ترتبط أساساً بالدقة ، ولكننا ندرك أن هناك أبعاداً أخرى للجودة ، وهي إصدار النتائج في أوقات مناسبة ، وفيما يلي الشروط الواجب توافرها لتحقيق جودة البيانات :

1. توفير البيانات التي تلي احتياجات المستخدمين.
2. سهولة الحصول على البيانات وفي الوقت المناسب.
3. الدقة العالية في البيانات وذات مصداقية.
4. القدرة على إجراء المقارنات الدولية.
5. الوضوح وسهولة فهم البيانات للمستخدمين المتخصصين وغير المتخصصين.
6. استخدام البيانات الوصفية مع توضيح التعاريف والمصطلحات الأساسية.
7. مراعاة تكلفة توفير البيانات بحيث لا تكون باهظة.

وتهدف خطة ضمان الجودة إلى تحسين نتائج التعداد العام 2020 ومخرجاته ، ويمكن وصف مخرجات التعداد بالتنوع عندما تحقق الشروط السابق ذكرها . وينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أنه رغم تكثيف الجهود لتنفيذ "إدارة النوعية" لتحقيق أكبر قدر من الجودة ، إلا أنه لا يمكن ضمان خلو بيانات التعداد من الأخطاء البسيطة والشوائب التي يتم تنقيتها بما يسمى "تنقيح البيانات" بعد فحصها ومراجعتها لذا يجب وضع مراحل عملية لإدارة وقياس الجودة عبر كل عمليات تنفيذ التعداد ، وستوضح هذه المقاييس حدود القوة والضعف في البيانات ، والحاجة لاستخدامها في صنع القرار.

• أهداف ضمان الجودة :

تهدف عملية "ضمان الجودة" إلى تحقيق تعداد ناجح ، في إطار الخطة الزمنية الموضوعية ، ووفقاً للميزانية المخصصة له ، ومعيار النجاح هنا له عنصران أساسيان هما :

1. إنتاج بيانات ذات دقة عالية ، تلي احتياجات مستخدمي هذه البيانات.

2. إنتاج بيانات التعداد بشكل دائم.

ومن القرارات الأساسية في إطار عملية تعداد ما ، هو المفاضلة بين التوقيت المناسب لنشر البيانات ، والدقة المنشودة . ومن حسن الطالع أن المسؤولين في جهاز التخطيط والاحصاء اتخذوا قراراً هاماً بالاعتماد على السجلات الادارية المصدرية في تنفيذ التعداد العام 2020 ، رغبة منهم في مواكبة أحدث التطورات المنهجية في تنفيذ التعدادات الحديثة والتي تعتمد على السجلات الادارية ، حيث تمثل نقلة نوعية في تنفيذ التعدادات في دولة قطر ، وبما يحقق العنصرين الأساسيين السابق ذكرهما ، وهما "إنتاج بيانات دقيقة ، وبشكل دائم".

والجدير بالذكر ، أن مستخدمي بيانات التعداد يتوقعون مستوى مرتفعاً من دقة البيانات التي تتيحها إدارة التعداد ، وعلى إدارة التعداد وفقاً لذلك أن تتدبر أمر ضمان الجودة ، وبذل كل الجهد بغية تحقيق هذا الهدف.

• شروط تحقيق الجودة :

1. الملاءمة : وتعني الصلة الوثيقة للوفاء باحتياجات مستخدمي البيانات والإستراتيجية الوطنية والأنظمة الإحصائية الأخرى ، أي الملاءمة مع النظام الإحصائي الوطني لخدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

2. الشمول : وتعني الدرجة التي يحققها التعداد من حيث التغطية الكاملة لجميع الوحدات الإدارية للدولة بمستوياتها المختلفة .

3. الدقة : وتعني التفاوت بين القيمة المتوقعة (وهي مقدرة إحصائياً) والقيمة المحققة (التي تمثل الواقع الحقيقي) أي تقدير توافق النتائج مع التوقعات كما تعني درجة منطقية وتوافق البيانات التعدادية مع البيانات التي يمكن الحصول عليها من مصادر إحصائية أخرى.

4. الوقت المناسب : هي الفترة المطلوب إصدار نتائج التعداد عنها ومن المتوقع أن معظم مستخدمي بيانات التعداد سيكونون راضين عن الوقت المناسب لاستخراج البيانات الإحصائية.

5. المقارنة : وهي قدرة مخرجات التعداد على تحقيق إمكانية المقارنة الدولية بمراعاة التوصيات الدولية ، وبما يلبي الاحتياجات الوطنية ، وفي ذات الوقت يمكن استخراج نتائج حسب فترات الإسناد الزمني المطلوبة.
6. زيادة الوعي الإحصائي : يعتبر جهاز التخطيط والاحصاء هي المسئول الأول عن زيادة الوعي الإحصائي في الدولة ، وعند نشر بيانات التعداد عليها تفسير مدلول التعبيرات التعدادية المنشورة وشرح التعاريف والأساليب المستخدمة لزيادة فهم مستخدمي البيانات من المتخصصين وغير المتخصصين.
7. النشر وسهولة الحصول على البيانات : حيث يتم إصدار نتائج التعداد في صور متعددة ودرجات متفاوتة من التفصيل بالوسائل الآتية :
- مطبوعات في صورة كتيبات ومراجع.
 - اسطوانات ممغنطة.
 - على الموقع الإلكتروني لجهاز التخطيط والاحصاء.

ثانياً / إدارة النوعية

يتم تنفيذ إجراءات إدارة النوعية في كل مرحلة من مراحل التعداد كما يلي :

• إدارة النوعية في الأعمال التحضيرية :

1. تحديد موعد العد :

- أ- وفقاً للتطور الكبير الذي تشهده الدولة في الجوانب الاقتصادية والعمرانية وما يواكبها من نمو مطرد في أعداد السكان والتغيرات التي تنعكس على التركيبة السكانية بالدولة فإن ذلك يتطلب إجراء تعداد 2020 لقياس التغيرات الطارئة على الظروف السكنية والتركيبة السكانية بالدولة.
- ب- قرار مجلس الوزراء الموقر في إجتماعه العادي رقم (18) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 2017/05/10 ، بشأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020.
- ج- اتخذ جهاز التخطيط والاحصاء شهر مارس 2020 فترة للإسناد الزمني للتعداد القادم بإذن الله.

ووفقاً لضوابط الدقة وإدارة النوعية ، فإن هذا التاريخ يحقق الشروط الآتية :

1. أن شهر مارس 2020 يحقق شرط استقرار الأفراد وتحاشياً للإجازات والعطلات بالدولة .
2. سوف يتم استخراج نتائج التعداد 2020 في ابريل 2020.

2. تحديد المتغيرات المطلوبة لتعداد 2020 :

بعد مشاورات موسعة مع مصادر البيانات للسجلات الادارية سيتم الاتفاق على البيانات التي ستتكون منها قاعدة البيانات ، والتي ستشكل العناصر الرئيسية للتعداد وهي كالتالي :

- أ- بيانات ومعلومات عن المباني بالدولة .
- ب- بيانات ومعلومات عن الوحدات السكنية.
- ج- بيانات ومعلومات عن المنشآت بالدولة .
- د- بيانات ومعلومات عن الافراد والاسر والتجمعات العمالية .

3. التعداد التجريبي :

وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة يتم تنفيذ التعداد التجريبي قبل تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، لتحقيق الأهداف التالية :

- أ- اختبار تصميم البرامج والانظمة التكنولوجية وتنفيذ إجراءات ضبط النوعية.
- ب- التأكد من اتساق البيانات الاحصائية من المصادر المختلفة.
- ج- التأكد من توافق البيانات حسب المفاهيم والتصانيف الاحصائية المتفق عليها.
- د- التأكد من شمول البيانات المطلوبة للتعداد من المصادر المختلفة.
- هـ- قياس دقة انسياب البيانات من مصادرها وتبويبها في قاعدة البيانات.
- و- إمكانية استخراج نتائج التعداد بسهولة وجودة عالية .

ومن أهم النتائج المتوقع الحصول عليها من هذه التجربة اثبات كفاءة السجلات الادارية لتنفيذ التعداد وفيما يلي بعض التوصيات الهامة :

1. العمل على تخصيص دعم فني احصائي وتكنولوجي لمصادر البيانات لمساعدتهم في تطبيق المفاهيم والتصانيف الاحصائية المعمول بها بالجهاز في هذه الجهات ، كذلك الدعم الفني التكنولوجي لتوحيد البرامج والانظمة لتسهيل عملية الربط مع الجهاز .
2. توفير دعم فني في غرفة العمليات لتسهيل عمليات المتابعة والانجاز .
3. توفير دعم فني لمركز الاتصال لحل المشاكل التي قد تطرأ او النقص في بعض البيانات او التأكد منها بالتواصل الجهات المصدريه أو مع الاسر والأفراد .

4. توحيد التصانيف الاحصائية مع الجهات المصدريه :

تم الانتهاء من اعداد تصانيف جديدة لتوحيد تبويب البيانات الخاصة بالتعداد بين جميع الجهات ومنها :

- دليل الاعاقة الوطني.
- دليل أنواع المباني بالدولة .
- دليل التخصصات العلمية .
- بالإضافة الى الادلة المعمول بها بالجهاز وهي :
- دليل الانشطة الاقتصادية ISCD4
- دليل المهن
- دليل الجنسيات

• الجودة في قاعدة بيانات تعداد 2020 :

هناك مجموعة من الخصائص والمزايا يجب ان تتوفر في قاعدة البيانات الخاصة بتعداد 2020 أهمها :

1. تجنب التكرار في البيانات

حيث يؤدي تطبيق نظام قاعدة البيانات الى تلاشى سمة التكرار في البيانات التي ترد من عدة مصادر ومعالجة البيانات، حيث أنه في ظل استخدام قاعدة البيانات يمكن تحقيق ما يلي :

- تخزين البيانات في ملف واحد
- الحد من حفظ نسخ عديدة لنفس البيانات ، وحذف البيانات الزائدة عن الحاجة
- توفير في مساحة كبيرة لتخزين لعمليات الاضافات في المسبقة
- المشاركة في البيانات بين اكثر من مستخدم

2. استقلالية برامج التطبيقات عن ملفات البيانات

طبقا لهذه الخاصية يتم حفظ البيانات في نطاق قاعدة بصفة مستقلة عن برامج التطبيقات ، بحيث لا تتأثر هذه البرامج بواسطة أي تغييرات في تنظيم البيانات الخام.

3. مركزية البيانات

يتم تخزين البيانات بطريقة مركزية بحيث يتولى ادارتها وتخزينها قسم واحد بدلا من عدة اقسام مما يساعد على حفظ البيانات بشكل مقنن و موحد بدلا من عدة اشكال ، كما يحفظ للبيانات سريتها و امنها و مركزيتها للحد من التكرار وايضا انخفاض تكلفة التخزين وتحقيق الفعالية في تشغيل البيانات.

4. تكامل البيانات

حيث أنه بتوافر الهيكل الطبيعي والمنطقي للبيانات في قاعدة البيانات يتحقق تكامل البيانات. ويساعد تكامل البيانات على وجود عدة مزايا هامة :

- انسجام البيانات، مما يقلل الوقت الذي يحتاجه تطوير النظم الجديدة او الاستجابة لأي استفسار.
- استبعاد تكرار المعلومات، مما يؤدي الى توفير في اجزاء الملفات.
- تحقيق ادارة افضل للبيانات.

5. سرية وامن البيانات

فالبيانات المخزنة في قاعدة البيانات يجب الا تكون عرضة للفقء او السرقة او الاطلاع غير المرخص به. وبالتالي فانه يجب التأكد من ان من له الوصول المعتمد هو الذى له الحق في استخدامها وتعتبر هذه الصفة من البرامج الروتينية الهامة التي يضمها نظام ادارة قواعد البيانات.

6. توفير البيانات

حيث تسهم خاصية توفير البيانات بقدراتها المختلفة تساعد نظم قواعد البيانات على تلبية احتياجات المستخدمين المختلفين من البيانات بالشكل الذى يفيد في دعم و اتخاذ قراراتهم . وتقدم نظم ادارة قواعد البيانات مجموعة من القدرات العالية المتصلة بتوفير البيانات و امكانية البحث فيها . ومن هذه القدرات ما يلي

1. الوصول المتزامن لقاعدة البيانات عن طريق برامج مستخدمين متعددين
2. مسارات الوصول المتعدد للبيانات التي توفر برامج تطبيق تؤدي الى توفير بيانات اكثر من طريق وصول مفرد لقاعدة البيانات.
3. أسلوب غلق البرامج نهائيا ويؤكد ذلك ان اسلوب المعالجة المستمرة يحاول معالجة برامج تطبيق او اكثر لغلق السجلات التي لا يشارك فيها البيانات المطلوبة.
4. تصفح قاعدة البيانات تسهل امكانية التساؤل بدون الحاجة لكتابة برامج تطبيق خاصة بذلك.
5. لغة التساؤل تساعد في انتاج الاجابة على التساؤلات و اخراج التقارير المطلوبة بدون الحاجة لتوفير خبرات مميزة متخصصة لإداء ذلك.

7. جودة البيانات

يؤكد اسلوب نظام ادارة قواعد البيانات جودة ما يحويه من بيانات من خلال توفير عدة قدرات منها :

أ. توحيد تبويب وتصنيف البيانات :

تسمح بتواجد معايير محددة تتصل بعلاقات البيانات معا في اطار يتسم بالانسجام الاحصائي لجميع البيانات.

ب. ترابط البيانات :

يتضمن ذلك قابلية توفير العلاقات بين السجلات و المكونات بطريقة مناسبة. وتعتبر العلاقات مهمة وقابلة للتقنين مثل أي خاصية للبيانات والسجلات.

ت. الاستدعاء :

تتصل تسهيلات الاستدعاء بالية استدعاء المشغل الذي يختار عند توقف الجهاز او ظهور خطأ في برامج التطبيق المستخدم بذلك تتعامل هذه الخاصية مع مشاكل حفظ بيانات التصرف او الفعل المعين.

8. الضبط المتزامن

يتعامل هذا المعامل مع التصرفات المتزامنة حيث انه عن طريقه يمكن ملاحظة المشاكل بطريقة تزامنية معاً.

9. تصحيح الاخطاء و التعديل

تقدم هذه الخاصية ذات التفاعل البيئي القدرة لتصحيح البيانات الخاطئة في قاعدة البيانات بسرعة كبيرة. كما تساعد أيضا في تعديل تطبيقات قاعدة البيانات عن طريق استخدام اختبارات محددة مثل التي يمكن ان تؤدي في نمط تفاعلي.

10. البساطة

تستخدم المؤشرات في نظم متعددة لإظهار العلاقات بين مفردات البيانات مما يقدم وجهة النظر المنطقية التي تسهل الترتيب والعرض والفهم.

11. الارتباط و التداخل مع الماضي.

عند ادخال برامج جديدة لقاعدة البيانات فلا بد من ان تكون مسايرة للبرامج و الاجراءات الموجودة بالفعل و ان تكون البيانات الاصلية قابلة للتكييف مع البرامج الجديدة

(الفصل الخامس)

نظام الربط الإلكتروني بالتعداد

• متطلبات النظام :

1. المراجعة الاولية :

- ✓ شاشات مراجعة (لكل مصدر على حده)
- ✓ شاشات معالجه لاجراج البيانات وفقاً للمعايير المطلوبه
- ✓ شاشات لمراقبة التحديث
- ✓ شاشات ادخال
- ✓ شاشة تكويد

2. المراجعة النهائية (بعد دمج البيانات من كافة المصادر)

- ✓ شاشة مراجعة
- ✓ شاشة ادخال
- ✓ شاشة تكويد
- ✓ شاشة مخرجات

● الأدلة والمفاهيم المستخدمة في التعداد :

1. الدليل المقنن للتعليم (دليل التعليم).
2. دليل التصنيف المهني (دليل المهن).
3. التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (دليل النشاط الاقتصادي).
4. التصنيف الموحد للمباني بدولة قطر (دليل المباني).
5. دليل الجنسيات
6. دليل الإعاقة.